

فبما بينهم خصوصاً الوكلاء على ايراد القضاة . وقال في  
 المدايع المستخرجين من اصحابنا قالوا انه لا يملك  
 في عرف دارنا الا الناس في زماننا لا يرون بقبض المتقاضي  
 كالوكلاء على ايراد القضاة لئلا يمانع في اموال الناس  
 وقال في الصغرى المتقاضي بالقبض على المتقاضي بعد  
 العرف ان كان في بلد كالعراق بين التجار ان المتقاضي هو  
 الذي يقبض الدين كان التوكيل بالقبض على وكيله بالقبض والا  
 فله وهذا لفظه في الشبهة . وقال في الواقع التوكيل  
 بالقبض ان يقبض الدين في قولنا اننا وكذا الوكيل تقاضي  
 وقال في ريس له كما ذلك وبه اخدمنا نحو امساعتنا  
 وقال فاصفي خان قالوا بان التوكيل بالقبض على  
 القبض . وقال الشيخ الامام ابو محمد الفاضل  
 الاعتماد في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلد كان عرف  
 التجار فيها ان المتقاضي يقبض الدين كان التوكيل بالقبض على  
 بالقبض والا فلا . قال قاضي خان ينبغي ان ينظر الى المتقاضي  
 ان كان المتقاضي مسابغ من عليه في ذلك المكان التوكيل  
 بالقبض على وكيله بالقبض وكذا الوكيل متقاضي من بلده الى

بلد كان له ان يقبض وان كان التوكيل بالقبض من اعمار الفاضل  
 او من اعمار السلطان او من تلميذه الذي لا يؤتمن عليه  
 لا يكون وكيله بالقبض وينظر الى المالا ايضا ان كان المالا خطرا  
 لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالقبض لا يكون للتوكيل ان يقبض  
**قوله** والوكيل يقبض الدين وكله بالقبض فيه عند  
 ابي حنيفة وقال وهو رواية عن ابي حنيفة ليس يوكيل با  
 وعلى قول الامام مشي الامام المحبوني في اصح الافاق والوكيل  
 المستحق والموصلي وصد الشريعة وقد يقبض الدين  
 الوكيل يقبض الدين لا يكون وكيله بالقبض فيها بالاجماع  
 قاله في الاختيار وغيره **فروع** قال قاضي خان رجل  
 قدم رجلا الى القاضي فتكلم لفلان بن فلان على هذا  
 الف درهم وقد وكلني بالقبض فيها وفي كل حق له ويقبضه  
 واقام البيعة على ذلك جملة . قال ابو حنيفة لا قبل البيعة  
 على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان اقام البيعة على الوكالة  
 والدين جملة يقبض بالوكالة ويعيد البيعة على الدين . وقال  
 محمد اذا اقام البيعة على الكل يقبض بالكل ولا يحتاج الى اعادة  
 البيعة على الدين والتقوي على قوله لاجل الحاجة الناس **فروع**

قضي  
 خصومة